## الحلايقة يرد على مخاوف «التركيبة السكانية» والفانك يؤكد ان الإصلاح «ليس على النار» والسرور ينتقد خطاب «الأساتذة»

# إعترافات مثيرة: الأردنيون من أصل فلسطيني يحجمون عن المشاركة بالأحزاب خوفا من إتهامهم بالعمالة

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

تخلص السياسي الأردني الفصيح والمخضرم الدكتور محمد الحلايقة من الحسابات والحساسيات وهو يتحدث بصراحة مساء الثلاثاء عن مقومات ومعوقات «الإصلاح السياسي» على هامش ندوة متخصصة في إطار المنبر البرلماني ـ الإعلامي.

وسجل الحلايقة وهو وزير مخضرم ونائب لرئيس الوزراء سابقا نسبة جرأة مرتفعة في تشخيص الواقع معترفا بان الأردنيين من أصول فلسطينية عازفون عن المشاركة في الحياة الحزبية والإنضمام للأحزاب في المملكة لإنهم «خائفون» من إتهامهم بهواجس الوطن البديل ومن الإرتباط بالخارج، مؤكدا ان مؤسسة العرش في الأردن مبادرة ومنفتحة على الناس بشكل قياسي ومؤسسة العشيرة قوية لإنها إستطاعت مراكمة مكاسب عبر السنوات فالنائب العشائري يستطيع تقديم خدمات للمواطنين لا يقدمها أمين عام اي حزب.

وإعتبر الحلايقة ان وجود بعض الاراء والنظريات يعيق الإصلاح السياسي، فهناك من يرى بأنه غير الممكن حل القضية الفلسطينية بسبب التركيبة السكانية ووجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين على الأرض الأردنية، وهؤلاء يقولون لا نريد إصلاحا سياسيا لإنه سيغير المعادلات على الأرض مع الزمن خصوصا في ظل عدم وجود تصور يعالج حق العودة في ميزان القوى الحالية حيث أن السقف المتوقع لا يتجاوز تسوية تنتهي بعودة عدد قليل من الفلسطينيين.

ورأى الحلايقة ان مشكلة الفلسطينيين في الأردن تحل عبر إعتبار اي منهم «ضيفا» في المملكة ما لم يكن يريد المشاركة السياسية كمواطن أردني. وهناك رأي آخر تعزز مؤخرا بعد فوز حركة حماس والإسلاميين في مصر ويخشى من إنعكاسات ذلك في حالة إنجاز الإصلاح السياسي وتحديدا الإنتخابي. وبرأيي الشخصي ـ يقول الحلايقة ـ هناك شك وحذر وخوف لكن ينبغي ان لا يعيق ذلك الإصلاح السياسي خصوصا بعدما قطعنا أشواطا في جوانب الإصلاح المالي.

وشدد الحلايقة على ان اي إصلاح يحتاج لأربعة عوامل حتى ينجز آليات مناسبة للتطبيق وإرادة سياسية وثقافة مجتمعية معززة وظرفا إقليميا مواتيا، مشيرا الى أن الحكومات الأردنية التي رفعت شعارا محددا لم تنجح والحكومة الحالية غير موحدة إزاء نظرتها للإصلاح او للأجندة الوطنية.

وتحدث في نفس السياق رئيس البرلمان الأسبق سعد هايل السرور مستغربا حديث «الأساتذة» الذي يخاطب به الشعب الأردني بخصوص الحالة الديمقراطية وقائلا ان التعليم والتعليم العالي في الأردن كان أفضل قبل موجة الإصلاح الأخيرة حيث إنخفضت المستويات، مشيرا لوجود طبقة من السياسيين تصر على ان الشعب الأردني بحاجة دائمة لأساتذة في الديمقراطية والإصلاح بالرغم من ان نسبة الأمية في المجتمع الأردني منخفضة وبالرغم من إرتفاع نسبة التعليم العالي في الأردن.

وقال السرور ان في المؤسستين التنفيذية والتشريعية من يدفع للأمام في الإصلاح ومن يدفع للخلف ايضا وان مؤسسة العشيرة في مجتمعنا كانت الخيار الأفضل لإنها وفرت الحماية للفرد ودورها سيتقلص إذا وجدت مؤسسات مدنية توفر الحماية نفسها، وفي نفس الندوة إعتبر الكاتب فهد الفانك ان الإرادة السياسية بالاصلاح الإقتصادي توفرت في الأردن اما في الإصلاح السياسي فلم تتوفر فهذا الإصلاح «ليس على النار» الأن ومن بين اسباب ذلك الصراع العربي الإسرائيلي.

وقال الفانك : في بلدنا الإنضمام للأحزاب يحول دون الوصول للحكم رغم ان هدف الأحزاب هو الحكم ولو بقي عبد الرؤوف الروابدة زعيما لحزب لما أصبح رئيسا للوزراء مطالبا بإعادة الدستور الديمقراطي كما كان وتخليصه من الشوائب معترضا على فكرة المحكمة الدستورية لإنها قد «تدستر» كل ما هو غير دستوري بقراراتها وكشف الفانك ان وثيقة الأجندة الوطنية التي تعتبر من مرجعيات الإصلاح لا تحظى بالإجماع لا داخل الحكومة ولا خارجها وحتى داخل اللجنة نفسها نعلم بوجود أعضاء لم يقولوا كلمة واحدة طوال الإجتماعات وحتى حكومتا عدنان بدران ومعروف البخيت لم تتعهدا بتنفيذ الأجندة التي يمكن وصفها بالمتازة في مسألة الأهداف.

وتحدث الفانك عن وجود فرق بين شرعية التمثيل في البرلمان وشرعيته في اللجنة الملكية للأجندة الوطنية ففي الثانية يوجد خبراء أكثر من البرلمان لكن شرعية النواب مكتملة وقال: أرى ان نصيب الأجندة ليس قويا في البرلمان لو قدمت له.

وتخلل الندوة التي عقدها مركز حماية وحريات الصحفيين بين نخبة من الإعلاميين والبرلمانيين حوارات شهدت بعض السخونة والإتهام احيانا فقد فاجأ النائب اليساري المخضرم مصطفى الشنيكات الحضور بقوله بان وثيقة الأجندة الملكية تفكير شمولي مستغربا طرح الأجندة بعد الميثاق الوطني وتوصيات الأردن اولا وقال الشنيكات بوضوح بالنسبة لي لا يوجد إرادة سياسية في الإصلاح السياسي عندنا فالمشاركة الشعبية غائبة ومبدأ تداول السلطة لا نتعامل معه في كل نظامنا العربي وإقتصادنا الوطني يدار بعقلية التاجر. أما النائب الإسلامي جعفر الحوارني فقد إعتبر الإصلاح حقا للشعب الأردني وليس منة من الحكومة داعيا إلى إلغاء الأحكام العرفية من العقل الرسمي والدوائر الرسمية بعد إلغائها من الدوائر الأمنية.

وفي موقع اخر من التفاعل بين المتحدثين والحضور تحدث الفانك عن القضية الفلسطينية بإعتبارها عاملا ولكنها ليست كل شيء في معوقات الإصلاح السياسي فالدول العربية لا يوجد فيها إصلاح سياسي بالرغم من انها بعيدة عن القضية الفلسطينية وعن إسرائيل.

كما دعا الصحافي جمال الشواهين لإصلاح آلية الحكم ووسائل ممارسته على صعيد رؤساء الحكومات، فيما إستنكر الصحافي حكمت المومني وجود طبقة متنفذين يهجمون على العشيرة ومؤسستها بدون مبرر حيث اصبح ذلك موضة.

محمد الحلايقة

عبد الرؤوف الروابدة

سعد السرور

## النيابة الاردنية تصدر قرار اتهام بحق مجموعة تكفر الانظمة العربية

عمان ـ «القدس العربي»:

انتهت نيابة امن الدولة الاردنية مؤخرا من اعداد قرار اتهام بحق خمسة اشخاص اسندت اليهم تهمة الشروع باعمال لم تجزها الحكومة تعرض المملكة الاردنية الهاشمية لخطر اعمال عدائية وتعكير صلاتها بدولة اجنبية وهم خليل عيد ومحمود محمد ويوسف عبدالله وايمن خالد وجميل عبدالحميد.

وتفاصيل هذه القضية تتلخص في ان هذه المجموعة ربطت بينهم صداقة وفي شباط (فبراير) الماضي التقوا ودار حديث حول القوات الامريكية في العراق وضرورة مقاتلتها، واتفقوا على جمع المال للسفر والاقامة بسورية تمهيدا للالتحاق بالمقاتلين بالعراق، واخذوا يجمعون المال من الناس بايهامهم انها لعائلات محتاجة.

وقرر المتهمان الاول والثاني السفر الى سورية وتحسبا لعدم الشك بهما من قبل السلطات الامنية في الحدود قاما بحلق لحيتيهما وعندما وصلا الى سورية استأجرا شقة واتصلا بالثالث وطلبا منه اللحاق بهما، وبعد ان وصل بدأوا بالبحث عن عناصر تمكنهم من الدخول الى العراق بطريقة غير مشروعة للالتحاق بالمقاتلين، الا انهم لم يتمكنوا وبسبب نفاد المال عاد ثلاثتهم للاردن، واخبروا الرابع والخامس بضرورة جمع الاموال الكافية لتلك الغاية، واخذ المتهم الرابع يكفر كافة الانظمة العربية، ويقول انها تحكم بغير ما انزل الله، وان دساتيرها مصاغة من قبل الامريكان والبريطانيين، ولا يجوز العمل بها، واتفقوا ان يبيع احدهم شاحنته الصغيرة وآخر تعهد ببيع حصته من الآلات الثقيلة.

وفي نهاية شهر اذار (مارس) الماضي ألقي القبض عليهم وتم التحقيق معهم، ومن المقرر ان تصدر نيابة امن الدولة قريبا لائحة اتهام بحقهم واحالتهم الى محكمة امن الدولة صاحبة الاختصاص لمحاكمتهم.

## مصطفى الفقي يهاجم عبدالناصر.. وسخرية من ضرب الحكومة للفراخ بالعصي.. ودفاع عن القضاة وهجوم يصفهم بالخوارج.. وانتقادات للاغاني الهابطة

# زيارة جمال لأمريكا تثير تساؤلات واستهجانا.. واتهام كل من يخالف مبارك بالعمالة لامريكا.. ومعارك حول عيوب الوزراء

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف الصادرة امس الاربعاء عن التحذير الذي وجهه مصدر امني بعدم السماح بوجود أي تجمعات أو مظاهرات أمام دار القضاء العالي بالقاهرة اثناء اجتماع لجنة الصلاحية التي تحاكم المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي، إلا بعد الحصول على اذن مسبق، وتصميم قوى سياسية على تحدي القرار وصدور قرارات الرئيس مبارك باعتباره رئيسا للحزب الوطني الحاكم بإحداث تغييرات بنسبة خمسين في المائة في أمناء الحزب في المحافظات ورئاسة السيدة سوزان مبارك اجتماع اللجنة القومية العليا لمهرجان القراءة للجميع وامتحانات الجامعات والاستعدادات لاجتماعات منتدى دافوس يوم السبت في شرم الشيخ والاعلان عن زيارة قام بها جمال مبارك لأمريكا ومحادثاته مع كبار المسؤولين وبحث الوضع الداخلي في مصر. ولم تنشر اية تعليقات عن الزيارة وما تم بحثه ولكن يمكن القول انها ستزيد من ضراوة الحملات التي يتعرض لها النظام بتوجيه الاتهامات له بالعمالة لأمريكا ومحاولة استرضائها لتمرير عملية التوريث، والأهم ان الزيارة دمرت نهائيا الحملة التي يقوم بها النظام ضد معارضيه باتهامهم بالتنسيق مع الخارج والاستقواء بأمريكا، وأن مصر لا تقبل أي ضغط منها، وفي رأيي أن توقيت الزيارة كان خاطئا من الناحية السياسية الداخلية، اللهم إلا إذا كان هدفها الحقيقي معرفة مدى جدية التلويح بقطع المعونة العسكرية السنوية، وما سيحدث في اجتماعات منتدى دافوس يوم السبت في شرم الشيخ وهل سيكون للتلويح بسلاح المعونة اثر على الاستثمار أم لا، وإلى ما لدينا اليوم:

### حكومة ووزراء

وبداية التقرير شؤم فإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه ودهشة زميلنا وصديقنا محمد فودة مما قاله وزير الزراعة امام مجلس الشعب عن الخسائر بسبب انفلونزا ورد عليه قائلا يوم الثلاثاء في عموده اليومي بـ«المساء» ـ من الواقع:

«الدكتور الجبلي يؤكد ان النسبة التي تم إعدامها من الثروة الداجنة في مصر لم تتعد 4 في المائة من عدد الدجاج.. فمصر بها 800 مليون دجاجة لم يتم إعدام سوى 29 مليونا فقط وهذه نسبة قليلة وأقل من القليلة.

لكننا نقول: إذا كان ذلك صحيحا فأين ذهبت 770 مليون دجاجة؟! هل هي موجودة تأكل وتشرب وتبيض؟! علما بأنه مازالت هناك نسبة كبيرة من المواطنين ممتنعين عن أكل الدجاج حتى الآن.

وهذا يعني ايضا ان هذا الدجاج الذي لم يذبح، مازال يمثل ثروة هائلة وينتج لنا بيضاً بنسبة لا تقل عما كان موجوداً!

والسؤال هنا للدكتور وزير الصحة: لماذا إذن ارتفع سعر البيضة الواحدة من 30 قرشا الى 50 قرشا؟! وكيف يتسق هذا السعر المرتفع مع وجود 770 مليون دجاجة في انحاء مصر مفروض انها تعطي انتاجا لا يقل عما كان موجودا؟

ثم إن الوزير ينكر ـ استنادا الى تقرير منظمة الصحة العالمية ـ أن الحكومة اعدمت الدواجن بضربها بالعصي على الرؤوس.. ونحن نسأله: كيف إذن تم إعدامها؟!

لقد رأينا ياسيادة الوزير بأعيننا وعلى شاشة التليفزيونات كيف كان يتم دفن الكتاكيت وهي حية؟ ورأينا بأم أعيننا الطرق العشوائية التي كان يتم التخلص بها من الدجاج وهي طرق تثير الاشمئزاز. نحن نصدقك ياسيادة الوزير فيما قلته أمام مجلس الشعب.. لكننا نريد منك اجابات واضحة عن سبب زيادة سعر البيضة حتى وصلت الى 50 قرشا.. ونريد ان تقنعنا بأن ما رأيناه من طرق التخلص من الدجاج لم يكن سوى حلم مزعج أو كابوس».

ومن ضرب الدجاج بالعصي على أم رأسه وارتفاع سعر البيضة الى الفساد والحشيش اللذين قال عنهما زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الاحرار» في مقال له بـ«الوفد» في نفس اليوم:

«مليونان وثلاثمائة ألف جنيه وبعض قطع الحشيش وجدوها تحت سرير كمال إبراهيم احد رؤساء إدارة هيئة النقل العام والمتهم الثاني في صفقة شراء الاتوبيسات. كما تم العثور على كمية كبيرة من المشغولات الذهبية ومستندات وأوامر مناقصات شابتها المخالفات في منزل المهندس نبيل المازني رئيس الهيئة ـ وما خفي كان أعظم ـ ذلك الرجل الذي يعد احد اقطاب الحزب الوطني لسنوات طويلة وكثير من الأوراق وحديث يدور عن الرشوة والفساد في كل بر مصر حول توقيت ظهور اللص الجديد ودوافعه ـ دوافع هذا الظهور ـ وأسبابه.

وإذا كان هذا هو المبلغ الذي وجدوه تحت سرير أحد رؤساء إدارة الهيئة فما الذي سيجدونه فوق سرير شخصية لها صيتها وشهرتها في بناء الحزب الحاكم وواحد من رموز المرحلة، وما هو التصور لأسرة رجال آخرين مازالوا فوق خشبة المسرح السياسي ومتى يأتي عليهم الدور وهل يعد ذلك من قبيل القضاء على مرحلة بكل ما فيها من رموز فاسدة والتجهيز لمرحلة اخرى بممثلين جدد لن يأتي عليهم الدور قبل مرور عشرات السنين.

ان ملف نبيل المازني واثارة الغبار حول ملف ابراهيم نافع ومحاولة النيل من ابراهيم سعدة والحديث عن سمير رجب ثم أخيرا طرح ألغاز في ملف السيد راشد تدفعنا بلا شك للبحث في ملفات آخرين مازالوا يملأون الدنيا ضجيجا سياسيا ويعتبرون انفسهم جزءا من النظام وملف المازني يحمل في طياته دلائل فساد المرحلة كلها ويكشف عن سوء نية في رفع شعار محاربة الفساد ومواجهة المفسدين ويؤكد من جديد اننا امام مسرح للعرائس هناك من يحركها وقتما يشاء وفي الاتجاه الذي يحدده والتوقيت الذي يختاره ولا يستهدف من وراء ذلك القضاء على المفسدين بقدر ما يخطط لما هو أبعد من ذلك».

لا حشيش ولا فلوس تحت السرير ولا مشغولات ذهبية في الدواليب، ولا حتى اعتداءات على الصحافيين كما حاول عبثا ان يقنعنا زميلنا عمرو الليثي رئيس تحرير جريدة «الخميس» المستقلة بقوله:

«ملعون أبو الديمقراطية.. هكذا صرخ الزميل محمد ناجي راشد الصحافي في جريدة «الخميس».. صرخ بعد ان اعتقد ان الديمقراطية تكفل له ولغيره من الصحافيين حرية أداء عملهم في امان واحترام كصحافيين شرفاء يغطون الاحداث المهمة التي تقع على كل شبر في أرض مصر.. لم يدرك ناجي راشد وزملاؤه ان الديمقراطية في مصر أكذوبة.. وان الاصلاح السياسي وهم من تأليف مجموعة من رجال النظام.. تغنوا به على الشعب وكذبوا وصدقوا الكذبة.. لكن استيقظ الجميع على الواقع المؤلم والمرير.. استيقظ الجميع على يوم اسود في تاريخ مصر يوم الخميس 11 مايو.. عندما سحلت اجهزة الامن الصحافيين بالاحذية وقبضوا عليهم ووضعوا العصابات السوداء على أعينهم وسبوهم بالأب والأم واقتادوهم الى سجن طرة.. لأنهم يقومون بعملهم الصحافي في تغطية احداث محاكمة القضاة.. وليت الامر توقف عند هذا الحد.. بل انطلقت اجهزة الامن مستغلة قانون الطوارئ السيئ السمعة في سحل المواطنين وتعذيبهم بالشوارع لانهم تظاهروا أو اعلنوا مواقفهم المؤيدة لموقف القضاة المحالين للمحاكمة.. هل هذه هي الديمقراطية المنشودة.. هل هذا هو قانون الطوارئ الذي لن يطبق إلا على تجار المخدرات. ان الجميع يحتاج لوقفة. وأولهم: الحكومة التي فقدت صوابها في التعامل مع أي قضية تمس الوطن..

ثانيا: الأمن الذي تحول موقفه من حامي المواطن الى هراوة تضرب على رأسه عندما يعلن موقفه.

ثالثا: الصحافيون الذين يجب ان تكون لهم وقفة واضحة تجاه التجاوزات التي وقعت ضدهم.

وأخيرا المواطن الذي صدق ان في مصر ديمقراطية حقيقية!!».

طبعا، في مصر ديمقراطية ولو ضُرب ألف ناجي لأن العبرة هنا بقول زميلنا محمد الشبه رئيس التحرير التنفيذي بجريدة «نهضة مصر» اليومية المستقلة يوم الثلاثاء في بابه اليومي ـ شوية حرية:

«شاهدنا على التليفزيون المصري منذ مجيئه وجوها معارضة وكلاما صاخبا وحرية لم نشهدها منذ اكثر من نصف قرن، والتليفزيون المصري هو ملك لكل المصريين ومن حق الناس أن تعرف ماذا يقول كل هؤلاء، ما هي مواقفهم؟ والمؤكد ان هناك من الأصوات القوية في الحزب الوطني وغيره من تستطيع مواجهتهم تليفزيونيا، وهذا هو ما يحدث بالفعل الان عندما نرى زعماء المعارضة من الوفد والتجمع وغيرهما من مختلف التيارات السياسية، وعلى رأسهم ناصريون وشيوعيون يستضيفهم التليفزيون بلا حساسية، كلهم يظهرون ما عدا اسماء معينة، وهناك من الاسلاميين من يرحب بهم التليفزيون وايضا ما عدا اسماء معينة، وهي بالتحديد قيادات جماعة الاخوان المسلمين، وهذه نقطة يجب ان نناقشها بصراحة، فإذا كانت جماعة الاخوان دخلت البرلمان بـ88 عضوا ـ وهم في البرلمان بالمناسبة ليس اسمهم إخوان ـ ولكن نواب الشعب على اعتبار ان الدستور يحظر عمل الجماعة، فلماذا لا يظهرون في التليفزيون بنفس الصفة، نواب أو معارضة إسلامية لها توجهاتها التي يجب أن تناقش في العلن بدلا من ندوات النقابات وتجمعات الطلبة؟ ان هناك منطقا في المواجهة السياسية يقول «تكلم، حتى أراك».

ونحن للأسف لا نراهم على شاشة التليفزيون ونتركهم ليراهم من يريد على قنوات اخرى، والذي يفعل ذلك ـ وأكرر ـ ليس الوزير ولا أي مسؤول كبير وأتحدى أن يقول أحد ان هناك تعليمات عليا بمقاطعة فلان إعلاميا، هناك ـ للأسف ـ موظفون مازال يحكمهم فكر الخوف من مواجهة الآخر».

### الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا الذي تعرض لهجوم ممن سأعيد النظر في اعتباره صديقاً وهو مجدي مهنا يقول يوم الاثنين في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع:

«يا ربي.. الرئيس مبارك لا يريد أن يمنحني الفرصة لكي أشيد به أو ببعض مواقفه أو تصريحاته التي يدلي بها أحيانا الى وسائل الإعلام. ودائما ما أجد نفسي ـ دون رغبة مني ـ مضطرا لانتقاد تصريحات الرئيس.

آخر ما قاله سيادته واستعصى على فهمي وقدرتي على الاستيعاب هو قوله للصحافيين في رحلة العودة من المغرب: انه سيتم الانتهاء من التعديلات الدستورية المرتقبة قبل شهر نوفمبر المقبل، بحيث ستكون جاهزة للعرض على مجلس الشعب في دورته البرلمانية المقبلة، في حين ان الرئيس مبارك سبق وأن أدلى بتصريحات منذ حوالي شهر تقريبا اكد فيها ان إعداد قانون مكافحة الارهاب بديلا عن قانون الطوارئ سوف يستغرق حوالي عامين كاملين تقريبا، فكيف يقول سيادته الآن: ان التعديلات الدستورية سوف يتم الانتهاء منها في نوفمبر المقبل؟ إلا إذا كان قانون مكافحة الإرهاب مستبعدا من هذه التعديلات الدستورية؟

ان المشتغل بالعمل السياسي والعام يتحسس قلبه عندما يسمع كلمة تعديل دستوري أو تعديل تشريعي، لأن التعديلات والتشريعات تأتي على غير هوى الناس، وليست لتحقيق مصالحهم، وأصبحنا نتوقع الاسوأ دائما، وليس الأفضل، فأي تشريع مقبل هو أسوأ من الحالي.

ثم يقول الرئيس مبارك في نفس التصريحات: إن التعديلات يجب ان تتم بأسلوب هادئ، يعكس حالة الاستقرار والتطور والنمو التي تعيشها مصر حاليا.

يا الله.. أين هي حالة الاستقرار والتطور والنمو هذه؟ إن مصر تعيش هذه الأيام حالة تخلف عقلي وعدم استقرار ومصيبة كبرى ان يغيب عن رئيس الجمهورية مثل هذه الحقائق والمعلومات البسيطة، ان مصر تعيش في حالة احتقان سياسي وضغط اجتماعي عنيف لم تعرفه البلاد من قبل ومصر هي أبعد ما تكون عن الاستقرار في هذه الايام.

ياسيدي.. مصر تعيش أسوأ فتراتها هذه الأيام، وعندما لا يرى نظام الحكم ذلك فهذا يعني ان الدولة مغيبة عما يحدث».

لا. لا هذا كلام غير معقول.. ومثله مثل قول من لا أعرفه ولن أصادقه بعد الآن سليمان الحكيم في بعض فقرات بابه ـ طق حنك ـ بجريدة الكرامة:

«× قال هيكل ان جمال حمدان هو الفيلسوف الحقيقي لمرحلة عبدالناصر. وأنا أرى ان اللنبي هو الفيلسوف الحقيقي لمرحلة مبارك؟

× قال هيكل ان الرئيس يجب ان يكون عنده همان. هم مياه النيل وهم الوحدة الوطنية. ونحن نؤكد له ان للرئيس هما ثالثا وهو هم جمال مبارك.

ومنه إلى من لم يعد من مدة طويلة لا زميلي ولا صديقي وهو عبدالحليم قنديل رئيس التحرير المشارك بسبب قوله في بابه ـ لوجه الوطن ـ عن رئيسنا وحكمه:

«رعب اكثر من هذا سوف يجيء ليس هذا تذكرا بالتداعي لشطر شعر شهير لصلاح عبدالصبور بل هو الوصف الدقيق لما يحدث في مصر الان. فالوحشية الدموية التي أبداها النظام يوم الخميس الاسود ليست سلوكا عارضا ولا سعارا موقوتا. وسوف تتكرر وبصورة اكثر عنفا. قلنا ونقولها للمرة الألف ان كل يوم تبقى فيه عصابة مبارك لا يعنى سوى شيء واحد وحيد وهو أن دما اكثر سوف يسيل. وأن أفواج المعتقلين سوف تتضاعف من المئات الى الآلاف وأن كرامة المصريين سوف تسحق بالاحذية. وكل تراجع امام الثور الهائج سوف يزيده عدوانية. وكل بحث عن حل وسط سوف ينتهي بنا الى مذبحة وأن التكلفة الاقل ممكنة فقط. بالانهاء السلمي لحكم مبارك وعائلته وانه لا فرصة لاصلاح من أي نوع مع بقاء مبارك في بيت الرئاسة وأن الفرصة قائمة. لو بقي مبارك لمزيد من التوحش وسيادة قانون الغاب».

لا. لا هذا كلام غير مقنع بالمرة بعكس ما ورد في خطاب نشرته «المسائية» يوم الثلاثاء في بابها ـ رسائل المسائية ـ من القارئ عماد عبدالنبي أيوب رئيس قسم تعليم تجاري ـ قال فيه ـ وأسعدنا بما قال:

«أتمنى من الهيئة القومية للكتاب ومهرجان القراءة للجميع طبع كتاب «مبارك ابن النيل» الذي اصدرته دار نشر عالمية هي المعرفة العالمية احدى كبريات المؤسسات الاعلامية الصينية..

وجاء الاصدار بمناسبة الذكرى الخمسين للعلاقات الدبلوماسية المصرية ـ الصينية.

فما زالت مقدمة الكتاب تشغل ذهني بالتأمل والتعقل والتدبر حيث أدلى الرئيس محمد حسني مبارك بقوله «ان اختيار عنوان هذه السيرة الذاتية لا يخلو من دلالة، ولقد ولدت ونشأت في احدى قرى دلتا النيل في ريف مصر.. واجتهدت ـ وما أزال في خدمة مصر وشعبها ومنطقتها طيلة سبعة وخمسين عاما قضيتها بين صفوف القوات المسلحة والعمل السياسي نائبا ثم رئيسا للجمهورية. الكتاب قيم ويعطي الدرس والقدرة للأجيال القادمة.. كيف يكون حب الوطن والعمل والتفاني من اجله سببا للتقدم نحو الاحسن والافضل.

انه نموذج للقدوة ننشده ونتطلع اليه ونرجو طباعته ايضا على اسطوانات كمبيوتر حتى نحتفظ بها ونطلع على الكتاب».

طبعا. طبعا. هذا ضروري ثم نترك «المسائية» الى جريدة «روزاليوسف» يوم الثلاثاء ايضا وقول زميلنا عمرو عبدالسميع في بابه اليومي ـ هؤلاء ـ عن رئيسنا:

«هنا ـ مرة اخرى ـ يجدر بي أن أتوقف امام جماعات الفوضى الهدامة وعملاء السفارة الامريكية في مصر، وعناصر جماعة الإخوان الخارجة على القانون والمتحالفين مع كل أعداء النظام، والساعين الى هز الاستقرار والضغط على مناطق التأزم ومحاولة التصعيد تحت غطاء إعلامي من جهاز إعلام الجماعة الكبير، فضلا عن اختراقاتها الواضحة في بعض كبريات الصحف القومية والمساندة التي تلقاها من الصحف الممولة أمريكيا وبعض مراكز البحوث المشبوهة.

وتوقفي امام هؤلاء ليس لإدانتهم، فقد أدنتهم غير مرة، ولكنني أتوقف أمامهم لأتساءل: «ما الذي فعله أي منكم لخدمة المصالح المصرية أو خدمة الناس؟» والاجابة: «لا شيء» فهم مشغولون بالتآمر على البلد وعلى الرئيس وعلينا.. والرئيس ـ مرة أخرى ـ لا يعيرهم التفاتا ويمضي في طريقه ليخدم الناس الذين أقسم يميناً برعاية مصالحهم، وهكذا كان يفعل في رحلته.. من بلد.. الى بلد.. الى بلد!».

طبعا. هكذا رئيسنا على الدوام.

فشكرا لزميلنا عمرو عبدالسميع فقد نبهني الى الفخ الذي أراد أن يوقعني فيه من كان زميلي وصديقي ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» بأن أشير الى هجماته ضد رئيسنا التي قام فيها وبئس قوله:

«يقول الرئيس مبارك لتابعيه وموظفيه من رؤساء التحرير الحكوميين الذين يصحبهم معه في الطائرة الرئاسية ان مصر تتعرض لحملة من قوى دولية في الخارج لأنها «مصر يعني» ترفض الخضوع! وهذا أمر طيب ان يعترف الرئيس اخيرا بأن هناك حملة في الخارج ضد مصر، فقد تعود طول الوقت هو ومن معه «أو بالأحرى من حوله ومن تحته» ان ينفوا وجود أي هجوم عليه من الخارج ويتحدثوا عن الصداقة العميقة والمصالح الاستراتيجية، هاهو مبارك أخيرا يتخلى عن أهم ما في سياسته وهو الانكار فهو ينكر دائما وجود أي مشاكل أو أزمات أو معارضة أو مواجهات أو أي غضب ضده وضد سياسته وسيادته ويلح دائما على انه مرتاح قوي!!

ولأن الرئيس مبارك يعتبر نفسه ونظامه مصر فهو يرى أن هناك حملة على مصر! بينما الصورة الواضحة الساطعة ان الحملة ضد مبارك شخصيا وضد نظامه وممارساته وليست ضد مصر أبدا فهل مصر لا سمح الله هي التي نزلت من بيتها بآلاف العساكر والجنود وضباط الامن المركزي لتضرب وتسحل وتعتقل المتظاهرين المتضامنين مع القضاء؟! هل مصر التي يرسمها رسامو الكاريكاتير على هيئة سيدة جليلة وبملابس بيضاء هي التي ضربت المواطنين في الشوارع واحتلت البلد كما يحتلها جيش دولة غاصبة غاشمة مثلما جرى في بلدنا «ويجري» في الشهور الماضية؟ هل الست مصر التي فعلت ذلك فتستحق حملة من الأمريكان أو الأوروبيين أو غيرهم أم هو نظام مبارك وأوامر مبارك وقوات أمن مبارك هي التي ارتكبت مخالفات وجرائم وانتهاكات ضد حقوق الانسان وضد المواطنين المصريين ومن ثم لا يستحق هذا النظام حملة سياسية ضده بل اكثر من ذلك فقد ينال محاكمة دولية يستحقها تماما على الفظائع التي ارتكبها ويرتكبها! مبدئيا مش قادر اقتنع أن مصر مبارك «كما يحب المنافقون ان يصفوا مصر فيجعلونها بنت أو حفيدة مبارك» مستهدفة من الغرب وهي تتلقى منه معونات مالية ضخمة ومنحا مالية وفنية وصناعية وتكنولوجية هائلة، بل ان مصر واسرائيل اكثر بلاد الدنيا تلقيا لمعونات امريكية في السلاح والاقتصاد، ولماذا تستهدف امريكا مصر وهي التي تمولها وتمنحها كل هذه المنح؟ هل عطلت مصر قرارا لأمريكا بل هل أغضبتها ذات مرة أو حتى اتدلعت عليها شوية وساقت العوج، اطلاقا، لقد سمحت مصر لستة وثلاثين ألف طلعة رحلة جوية أمريكية عسكرية بالعبور والمرور من الأجواء المصرية لضرب افغانستان والعراق، في الوقت الذي رفضت فيه تركيا تماما ان تمر طائرة أمريكية واحدة في سمائها، ثم مبارك ذات نفسه الذي لم يكف عبر خمسة وعشرين عاما عن التصريح بأن مصر «مصره» تقف على الحياد بين الفلسطينيين والاسرائيليين، كأنهما طرفان على حق ومصر بلد محايد بينهما «سويسرا يا إخواتي».

لا. لا أستطيع الاستمرار اكثر من ذلك فأعصابي لا تحتمل المزيد من هذا الكلام واحتاج لفترة لأفكر ان كنت سأشير الى بعض ما بقي منه في تقرير غد أو أتجاهله وهو الإغلب الأعم.

### معركة القضاة

وإلى معركة القضاة التي أراد الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ان يحولها الى معركة ضد خالد الذكر ولصالح الرئيس وجمال مبارك ـ بقوله في مقاله بـ«الاهرام» يوم الثلاثاء:

«إنني أبدي قلقي من الحديث المعلن عن مساءلة القضاة أو التحقيق معهم، فالقاضي رمز للعدالة لا ينزل عن منصته إلا من اجل هدف وطني عام، كما انني أرفض بشدة العدوان على القضاة ولا أظن ان ذلك كان أمرا مدبرا على الاطلاق، فالشرطة المصرية ترتبط بالقضاة ارتباطا عضويا تعززه طبيعة الدراسة القانونية المشتركة بينهما فضلا عن ان المزاج المصري ينتفض بشدة لأي عدوان على القضاة ومازالت الذاكرة المصرية تعي جيدا رد الفعل الذي اصاب الوجدان المصري عندما جرى الاعتداء على رجل القانون والقضاء «السنهوري» باشا في غمار أحداث الصراع على السلطة بعد قيام ثورة يوليو 1952 بسنوات قليلة، كذلك فان مذبحة القضاة عام 1969 مازالت هي الاخرى تمثل هاجسا كئيبا يطوف بسماء العدالة المصرية حتى الآن وأنا أتفق هنا مع السيد امين مساعد الحزب الوطني ـ أمين السياسات ـ من أن مذبحة القضاء لن تعود الى هذا الوطن ابدا وأنا أزعم ـ من خلال تجربتي المباشرة في العمل وبجواره ـ أن الرئيس «مبارك» هو أكثر حكام مصر الحديثة تقديسا للقضاء واحتراما للقضاة والشواهد على ذلك لا تنتهي».

عقدة الدكتور الفقي اصبحت خالد الذكر ونظامه ولا يفوت أي فرصة لمهاجمته اعتقادا منه أن ذلك يقربه اكثر من النظام ليقتنع ـ أي النظام ـ في مرحلة تحوله الجديدة ان الفقي قد شفي من مرض الناصرية تماما وانقلب عليها وسبحان ربك في خلقه، لكن ابلغ رد غير مباشر عليه جاءه في نفس اليوم ـ الثلاثاء ـ من زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الاحرار» وقوله في بابه اليومي ـ فيتو ـ:

«× بعد تدخل اتحاد المحامين العرب بمبادرة لحل أزمة القضاة نخشى ان فشلوا ان يتدخل مجلس الأمن.

× إذا كانت الحكومة لا علاقة لها بأزمة القضاة فلماذا لم ينسحب نوابها من مجلس الشعب مع الإخوان؟».

وهل هذا سؤال؟ لأن الحكومة متورطة في المشكلة بواسطة عدم حلها وهو ما فهمته من قول محمد علوان المحامي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد في مقاله بنفس اليوم:

«الغريب ان قانون السلطة القضائية الحالي ينص في المادة 72 منه على أن يحظر على المحاكم إبداء رأيها السياسي، والمعنى هنا ألا يتضمن الحكم رأيا سياسيا وهذا أمر طبيعي وقانوني، لأن المحكمة لا تتصدى للآراء السياسية وإنما تطبق قاعدة قانونية تتوافر عناصرها ومقوماتها أمام القاضي كإنسان في المجتمع وبحق المواطنة والمعايشة فمن حقه ان يشكل رأيه السياسي دون حجر عليه أو وصاية أو توجيه، وكمواطن لا يحرم عليه إبداء رأيه في السياسة العامة بشكل أو بآخر دون تحزب أو انتماء لفصيل سياسي، لأنه هو الحكم بين الناس.

وهنا نصل الى الموقف الحاسم هل ماهو معروض أو مطلوب بين القضاة عمل سياسي أو مطلب قضائي تفرزه المواثيق الدولية التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة. هل من يخضع لوزير العدل في ترقياته وعلاواته وحوافزه لوزير يمثل السلطة التنفيذية يمنح ويمنع ويتحكم بالتفتيش القضائي على العمل؟ ه